عرض اطروحة:

التجديد في فكر القوى السياسية العراقية المعاصرة

أطروحة دكتوراه في فلسفة في العلوم السياسية فرع الفكر السياسي

تقدم بها الطالب أحمد محمد علي جابر العوادي الى كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد/٢٠١٦

م.م. نور راشد عبد اللطيف(*)

يعد التجديد من المفاهيم المهمة التي تناولها المفكرين والباحثين لأهميته والحاجة الضرورية له وبالرغم من تنوع وتعدد الأراء حول هذا المفهوم في بعض الأحيان مع مفاهيم مقاربة له كالأصلاح والأجتهاد و والنهضة والتطور، الا ان التجديد كمفهوم أصبح حاجة ملحة للمجتمعات والنخب السياسية والفكرية التي تنتمي لهذه المجتمعات من أجل مواصلة حالة التطور والأستمرار في التفاعل الحضاري بين المجتمع ومحيطه وقابلية أستجابة المجتمعات لكي تبتعد عن أي صورة من صور التأخر أو الأنحطاط والتخلف الذي تعانية المجتمعات التي تبتعد عن تبني التجديدفي مفاهيمها.

وقد أشتملت الدراسة على أربعة فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة تناول الفصل الأول مفهوم التجديد والأطار المفاهيمي والمفاهيم المقاربة له كالاصلاح والاجتهاد والتطور والتغيير ، كما تناول مقومات ومعوقات التجديد في الفكر السياسي المعاصر.

أما الفصل الثاني فيناقش تأريخية التجديد في فكر القوى السياسية العراقية وتضمن دراسة للجذور التاريخية للتجديد في العراق وأبتدات الدراسة البحث من تاسيس الدولة العراقية ١٩٢١م مرورا بالعهد الجمهوري وطبيعة التجديد في هذا العهد الى العام ٢٠٠٣م.

(*)باحثة في الرابطة الطلابية لحقوق الأنسان/ قسم الدراسات والتطوير.

فيما خصص الفصل الثالث لدراسة لتجديد في فكر القوى السياسية الاسلامية العراقية المعاصرة وتم دراسة ثلاثة نماذج من القوى السياسية العراقية ومدى تبنيهم للتجديد وهذه القوى حزب الدعوة الإسلامية، الحزب الاسلامي العراقي، المجلس الاعلى الاسلامي العراقي وتحليلي رؤية كل واحدة من هذه القوى للتجديد ومقومات ومعوقات التجديد لديها .

وقد خصص الفصل الرابع ببحث التجديد في فكر القوى السياسية غير الأسلامية العراقية تناول الباحث ثلاث نماذج الحزب الشيوعي العراقي كانموذج عن القوى السياسية غير الأسلامية اليسارية كذلك الأتحاد الوطني الكردستاني كنموذج عن القوى السياسيه غير الاسلامية القومية الكردية، في حين خص الثالث رؤية التجديد في فكر الحركة الأشتراكية العربية كأنموذج عن القوى السياسية القومية العربية.

وبين الباحث أن بوادر التجديد في العراق برز بصورة جلية منذ القرن التاسع عشر لدى المثقفين العراقيين كأستجابة لبوادر الأصلاح الناجمه عن حركة المشروطية في ايران وكتابات المفكرين المصلحين في بلدان المنطقة ك(مُحَمَّد عبدة والكواكبي وغيرهم) لكن مع ذلك كانت تلك البوادر تمثل بدايات بسيطة لم تستطع التأثير في تلك المجتمعات ذات الأغلبيات الأمية والملتزمة بالأعراف والتقاليد التي عاف عليها الزمن، كذلك الحال بالنسبة للقوى السياسية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية والتي لم تستطع أن تصل الى مرحلة النضوج في تبني قيم التجديد بل لم يضع ذلك المفهوم في أولوياتها والتي يبررها البعض بكثرة المشاكل التي يعاني منها العراق في تلك الحقبة، لكن بعد ذلك أصبح الأمر الواقع ومتطلبات المرحلة هو من يجبر القوى السياسية العراقية على طرح رؤية تجديدية تتناسب مع تطورات المجتمع، وهذا مانراه اليوم لدى القوى السياسية مابعد ٢٠٠٣ والتي تحاول بشقيها الأسلامي وغير الأسلامي (الشيعية والسنية) القومية وغير القومية (العربية والكردية) الليبرالية والأشتراكية على طرح رؤى فكرية

تجديدية تحاول الأستجابة لمتطلبات المرحلة التي يمر بها العراق ولاسيما بعد مشاركتها في العملية السياسية والأنتخابات ومحاولة كسب الجمهور لأرائها ومتبنياتها الفكرية.

حاولت الدراسة في تطرقها لموضوع كان ومايزال ومحط أهتمام الباحثين والمفكرين لما له من دور بارز في نهوض المجتمعات وتطورها ولاسيما حول القضايا والموضوعات الرئيسة المتعلقه باطروحات التجديد عند القوى السياسية العراقية وأهمية تلك الأطروحات في بلورة وتطوير ذاتها ومجتمعاتها السياسية من أجل مواكبة التغييرات التي طرأت لدى تلك القوى في عدة قضايا والحاجة الى انتاج فكر تجديدي يتناسب مع الفترة المرحلية التي يمر بها البلد، والحاجة الماسة والضرورية والاساسية لتجديد فكر تلك القوى لكي تستطيع الاستمرار والصمود في وجه التغييرات التي يشهدها البلد ككل في هذة الفتره المرحلية من تاريخ العراق فضلا عن حاجة تلك القوى من أجل استمرارية حصولهم على الدعم الشعبي لضمان مستقبل تلك القوى وإلا ستكون النتيجة هي الفشل.

وبُنيت الدراسة على فرضية مفادها إن القوى السياسية العراقية تحاول تبني أطروحات تجديدية بعضها بقناعة بعضها بأضطرار لمواكبة التطور والتحول الذي يشهدة المجتمع العراقي من اجل الصمود والقدرة على مواجهة حالات التشتت والأنقسام وتنامي النزعة الطائفية الدينية والقومية التعصبية في مجتمعنا، لكن هذه الأطروحات لاتزال في حالة من عدم الوضوح والضبابية ولم تصل الى مرحلة الأنتظام والتكامل و النضوج.

وقد خلصت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات :

١. التنوع في فهم التجديد طبقاً للأيديولوجية الفكرية والعقائدية التي تتبناها القوى السياسية ومحاولة تطويع التجديد لكي يتناسب مع تلك الأفكار غير قليل تبنت التجديد او مفاهيم مقاربة له في أنظمتها الداخلية ومتبنياتها الفكرية لكن القليل

من هذه القوى حاولت تطبيق تلك الرؤى التجديدية، لكن الملاحظ إن عملية التجديد في أي مجتمع تعاني من عقبات تقف في طريقها، ولعل أزمة التحجر والجمود فضلا عن حالة التعصب حول عدم تغيير القيم البالية التي لاتواكب التطور وحاجة المجتمع طرح أفكار تجديدية حلة صعبة، نتيجة خوف الآخرمن التجديد لما لها من أثارسلبية السائده والمنتفعين من هذه القيم، أو نتيجة الخوف من مايصاحب عملية التجديد من أثار جانبية تؤثر على واقع المجتمع وتغييره الى واقع جديد مما يجعل معارضي التجديد في حالة من الأستسلام للقيم السائدة والنظر للقيم التجديدة التي تبنتها المجتمعات الأخرى بالدونية بحجة صعوبة تحقيق عملية التجديد بل تستمر حالة التقليد الأعمى للقيم السابقة.

٢. عند البحث عن التجديد في فكر القوى السياسية الإسلامية العراقية المعاصرة نجد أن هذه القوى بدأت بالتشكل بصورة واضحة في بداية الخمسينيات وتبنت قيما تغييرية إصلاحية لكن المتتبع لتاريخ تلك القوى نجد جذورها ممتده الى ما قبل هذا التاريخ كالدعوات الى زبادة التعليم وحرية المرأة والأبتعاد عن الأعراف القبلية وحرية العمل السياسي، لكن هذه الدعوات لم تصل إلى مستوى من التنظيم والنضوج، إذ كان نشاطها يتمحور حول الخدمة الاجتماعية والثقافية بالدرجة الأولى، أما الأنغماس بالنشاط السياسي فكان محتكر على النخب فقط، التطورات التي شهدها العراق بالاحتلال البريطاني ومقاومته أو في الحالات التي تتعرض فيها البلاد لأزمات سياسية جعل العمل السياسي يتسع أكثر، لكن بعد حقبة الخمسينات بدأ عمل تلك القوى بالتطور وأخذت تعمل ضمن أطر تنظيمية لتوسيع نشاطها والتفكير بالوصول إلى السلطة، وقد مرت تلك لقوى بمراحل عدة أثرت على رؤيتهم الفكرية فرؤية القوى في حقبة المعارضة تختلف عن رؤيتها بعد مشاركتها في السلطة بعد ٢٠٠٣.

٣. تعد حقبة سقوط النظام السياسي السابق في نيسان من العام ٢٠٠٣ نقطة تحول مهمة في تاريخ العراق بصفه عامة والقوى السياسية ولاسيما الإسلامية بصورة خاصة، أذ شهدت هذه الحقبة صعود تيار الإسلام السياسي ممثلاً بعدد متنوع من القوى السياسية الإسلامية ومن مختلف التوجهات والرؤى بعد كبت وملاحقات واعتقال أستمر عقودا، شهدت خلالها القوى السياسية الإسلامية تصفية العديد من قادتها، وهجرة الكثير منهم إلى الخارج، ونقطة التحول التي شهدتها تلك القوى هو تحولها من قوى معارضة للنظام السياسي السابق وتستخدم جميع الوسائل إسقاطه إلى قوى معظمها شارك معظمها في العملية السياسية وأصبحت جزء من العملية السياسية التي يشهدها العراق بعد٢٠٠٣م، وقد أفرزت تلك التحولات والتغييرات على تلك القوى مراجعه فكرية لبرامجها السياسية لكي تتواءم مع التحول الحاصل، ويتحول نشاطها من نشاطاً معارض والتحدث بعقلية المعارضة إلى نشاط سياسي متوافقاً مع واقع العراق الحالي والعملية السياسية الجارية فيه، وتوجب على تلك المراجعات أن تعزز دور تلك القوى داخل المجتمع العراقي لكي تحظى بالقبول الشعبي، بعد أن ضعفت قواعدها الشعبية إلى حد كبير نتيجة لسياسات القمع والتعتيم والملاحقة من أجهزة السلطة آنذاك.

٤. إن المرحلة التي يمر بها العراق خاصة بعد العام ٣٠٠٣ قد انعكست على كل طرف فيه حتى القوى السياسية العراقية أذ لم تستطع تلك القوى أن تصل الى مرحلة من النضوج الفكري والعقائدي لتضع أسس ثابته لأهدافها في هذه الحقبة، بل عملت تلك القوى بالسير مع التيار والذي شهد تنامي النزعة الطائفية والمذهبية والقومية مما ولد تقوقعاً لدى تلك القوى طبقاً للفئة الاجتماعية التي تخاطبها، فأصبحت أحزاباً شيعية وسنية وكردية.

٥. قصور خطاب القوى السياسية الاسلامية العراقية على فئات طائفية وقومية فلم تستطع تلك القوى الخروج بخطابها عن الفئات الاجتماعية التي تمثلها فالقوى السياسية الشيعية كحزب الدعوه الأسلامي والمجلس الاعلى الاسلامي العراقي لازال خطابها مقصوراً على جمهورها الشيعي كذلك الحال بالنسبة للقوى السنية كالحزب الاسلامي العراقي.

٦. كما ان قصور الخطاب شمل القوى السياسية العراقية غير الاسلامية فلم تستطع تلك القوى الخروج من الفئات المتعاطفه معها فالقوى القومية سواء الاتحاد الوطني الكردستاني والحركة الاشتراكية العربية لاتزال تخاطب الفئات المتعاطفة معها كذلك الحال الحزب الشيوعي العراقي.

٧. لم تستطع القوى السياسية العراقية بشقيها الاسلامي وغير الاسلامي النجاح بشكل كامل في الخروج من الأطار الطائفي والقومي الذي كانت تتبناه فالقوى السياسية الأسلامية بدأ بطرح مفاهيم مثل الديمقراطية والتعددية وقبول الآخر المختلف فكرياً وطائفياً ودينياً، فمثلا نجد ان حزب الدعوة لم يذكر الديمقراطية في اي من ادبياته بل طرح مفهوم الشورى، لكننا نجده بعد العام ٢٠٠٣ بدا بطرح هذه المفاهيم كذلك اطلق على قائمته وكتلته دولة القانون من اجل الخروج من الأطار الشيعي لحزب الدعوه الى اطار اكبر، كذلك الحال مع المجلس الاعلى وطرح مفاهيم مدنية كالمواطنه والتعددية والاهتمام بشرائح الشباب والمرأة، وكذلك الحزب الأسلامي حاول تبني قيم جديدة في طرحه، اما القوى غير الأسلامية فحاولت طرح رؤية تجديدية تبتعد عن النزعه القومية ولعل تصريحات قادة الاتحاد الوطني وتاكيدهم على الوحدة الوطنية والاخوة العربية الكردية تصب في هذا الاتجاه، كذلك الحال بالنسبة للحزب الشيوعي ومحاولة تشكيل تحالف للقوى المدنية من مختلف التيارات بعيدة عن النزعه اليسارية التي يتبناها الحزب،

لكن الخطوات التي قامت بها تلك القوى لم تستطع النجاح بشكل كامل نتيجة وجود أستقطابات الطائفية والقومية والصراع على السلطة .

٨. أستمرار ظاهرة الانقسامات داخل القوى السياسية العراقية على اختلافها وهي دالة على عدم النضوج الفكري وعدم الأستقرار والصراع الداخلي بين كوادر تلك القوى فحزب الدعوة انقسم الى اكثر من ست قوى فضلا عن انسحاب عدد من كوادره المهمة، كذلك المجلس الاعلى واخرها أنفصال منظمة بدر، كذلك الحزب الأسلامي وانسحاب اغلب كوادره والذين عملوا على تأسيس كتلة تجديد، كذلك الحال بالنسبة للحزب الشيوعي وانقسامه الى أكثر من ثلاثة قوى والأتحاد الوطني الكردستاني وانسحاب عدد من قياداته وتشكيل كتلة التغيير.

٩. أنعدام أستراتيجة واضحة وبعيدة المدى للقوى السياسية العراقية فمعظم السياسات التي أتبعت قصيرة المدى وغالبا ماتكون رد فعل للتطورات التي تحصل على أرض الواقع مما يجعل سياسات وقرارات تلك القوى أنية ومستعجلة.

واكد الباحث على صحة فرضيتة التي تنص من إن القوى السياسية العراقية تحاول تبني أطروحات تجديديه بعضها بقناعة وبعضها بأضطرار لمواكبة التطور والتحول الذي يشهدة المجتمع العراقي من اجل الصمود والقدرة على مواجهة حالات التشتت والأنقسام وتنامي النزعة الطائفية الدينية والقومية التعصبية في مجتمعنا، لكن هذه الأطروحات لاتزال في حالة من عدم الوضوح والضبابية ولم تصل الى مرحلة الأنتظام والتكامل والنضوج.

وفي تقييمنا النهائي للأطروحة نجد انها قد أمتازت بالعديد من الصفات الأيجابية منها تصدي الباحث لموضوع حيوي وحساس يمس الحياة السياسية العراقية والقيم

الفكرية للقوى السياسية العراقية، ومقدار قدرة القوى السياسية العراقية على مواكبة التحولات والتطورات التي يشهدها المجتمع ككل وتطوير قيمها الفكرية بما تتناسب مع هذه التحولات والتطورات، وحاولت الأجابة عن تساؤل عن قدرة والأستجابة القوى السياسية العراقي لحاجات المجتمع ام لا، وهل وضعت معالجات للمشاكل التي يعانيها الفرد بشكل خاص والمجتمع بصورة أعم،كما بينت الأطروحةعلى عدم نضوج رؤية القوى السياسية العراقية لقيم التجديد إذ نرى بعضها تتارجح بين الجمود وبين إيجاد رؤى تجديديه في قيمها الفكرية وخاصه في عدد من القضايا ذات الصلة بالديمقراطية والعلمانية، والهوية والمواطنة، العلاقه مع الاخر، الدوله(دينية –مدنية) الانتخابات، وغيرها من المفاهيم.